Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معنـــاه فلا يكون لفظـــه إلى سمعك أسبق من معنـــاه إلى قلبك»(١-١١٥) .

أما المقاييس العملية التى تجسّم هذا المبدأ العامّ فتنحصر في شروط ثلاثة : أوّلها ألاّ يكون اللفظ من جدول معجميّ شاذ أو غريب بحيث تحصل لدى متقبّل الرّسالة الأدبية قطيعة بين الدّال ومدلوله (١٩) وهذا الشّرط يضمن مبدأ تصريف الرصيد اللغوي المشترك بين الباث والمتقبل بمقتضى قانون الاستعمال ومن تلك الشّروط ألا يكون في اللفظ قصور ما عن أداء المعنى المـــراد حتّى لا يقع اختيـــار دال لا يستوعب كل المجـــال الدّلاليّ المقصود في السّياق(٢٠) . أمّا ثالث الشّروط فيتمثّل في الصّورة المقابلة للشرط السّابق وهي ألا يكون اللفظ متجاوزا لحدود المعنى المقصود بحيث يكون للدّال طاقة دلاليّة تستوعب أكثر من المدلول المتلائم مع السياق فيحصل عندئذ خرق للقانون الوظيفيّ للغة وهو « الابلاغ والافهام » إذ يدخل صاحب الرسالة الأدبية بأداة التعبير حيّزا من التباس يسميه الجاحظ بالشركة والمشترك حينا وبالمضمن والمؤوّل حينا آخر(٢١) .

تلك إذن أهم مقومات اختيار اللفظ كركن أوّل من أركان نظرية الجاحظ في الأسلوب إلا أن هذا الرّكن الصّريح يستند إلى ركن ثان مبثوث في كتاب «البيان والتّبيين» وهو بمثابة السّدى

---

(١٩) (ج ١ - ص ١٣٦ ، ١٤٤ ، ٣٧٨-٣٨٠) .

(٢٠) (ج ١ - ص ٩٢ - ٩٣) .

(٢١) (ج ١ - ص ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٦) .